

Distr.: General
9 December 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والخمسون

٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في
القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة
واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تقاسم الرجل
والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية
في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة
نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

بيان مقدم من منظمة زونتا الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يُعمَّم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2009/1



البيان*

زونتة الدولية Zonta International منظمة عالمية النطاق تضم مسؤولين تنفيذيين محترفين وهي ملتزمة بتحسين الوضع القانوني والسياسي والاقتصادي والتعليمي والصحي والمهني للنساء والفتيات من خلال تقديم الخدمات والدعوة. وزونتة الدولية مكرّسة أيضا لتعزيز العدالة والاحترام العالمي للحريات الأساسية. ومن خلال تعزيز هذه الأهداف المذكورة أعلاه، تحرص زونتة الدولية على الاهتمام بالمناقشات والتوصيات المتعلقة بالموضوع ذي الأولوية للجنة وضع المرأة لهذا العام وفي تقييم التقدم المحرز في تنفيذ موضوع الاستعراض "مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات اتخاذ القرار على جميع المستويات".

ويشكل التمييز ضد النساء والفتيات جزءا من التكوين الاجتماعي إذ غالبا ما تتبناه الأسر والمجتمعات المحلية والممارسات الدينية والهياكل الاقتصادية والسياسات الحكومية، بحجة أنه ينبغي للمرأة أن تقصر مشاركتها على أدوارها التقليدية في المجتمع وأن المرأة أدنى مرتبة من الرجل، مما يسمح للرجل تاليا بالتسلط على حياة المرأة.

كما أن العنف ضد المرأة، الضاربة جذوره أيضا في صميم هذه المعتقدات والأدوار الجنسانية، يعزز هيمنة الرجل على المرأة وهو لا يعمل ضد تحقيق المساواة في تقاسم المسؤوليات داخل الأسرة فحسب، بل يحد أيضا من قدرات المرأة على المشاركة في المجال الأوسع نطاقا الذي يوفره العمل المجزي أو الأنشطة المجتمعية.

وبسبب هذه المواقف والسلوك داخل الأسرة والحياة الخاصة، تضطلع النساء والفتيات بدور أكبر في رعاية الأطفال والمرضى والمسنين كما تقوم بمعظم العمل غير المدفوع الأجر. ونتيجة لذلك قد لا تلتحق الفتيات بالمدرسة وقد لا يكون لدى النساء الوقت أو الموارد لاكتساب مهارات تسمح لهن بتحسين حياتهن أو بالمشاركة في صنع القرار على المستوى المجتمعي. ويعزز هذا الوضع أوجه عدم المساواة بين الجنسين بسبب تقليصه الفرصة المتاحة للمرأة لتنمية استقلالها المالي كما يعزز هيمنة الرجل في الحياة العامة.

وزاد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من تفاقم أعباء توفير الرعاية الملقاة على عاتق النساء من جميع الأعمار اللواتي يلبن ما يقدر بنسبة ٩٠ في المائة من الاحتياجات إلى الرعاية الناجمة عن هذا المرض. وزاد الفيروس/الإيدز إلى حد كبير من العنف ضد النساء والفتيات، كما يتضح من الارتفاع الحاد في النسب المئوية من النساء، وبخاصة الفتيات، اللواتي أُصبن بهذا المرض. إذ إن للطلبات المتزايدة على توفير الرعاية لمرضى الإيدز، والتي

* صدر دون تحرير رسمي.

تقدّم بشكل رئيسي في المنزل، آثارا مالية باهظة بالنسبة للأسر عندما لا يكون المريض أو مقدم الرعاية قادرا على العمل. وتشير الأدلة إلى أن الفتيات هن عرضة أكثر من الفتيان بنسبة الضعفين للبقاء خارج المدرسة من أجل توفير الرعاية لأقارب مرضى أو العمل بهدف المساهمة في إيرادات الأسرة. كما أن هذا المرض كسر هيكل الأسرة التقليدية بفقدان العديد من الأطفال أحد الوالدين أو كلاهما، مما يحتمل عندئذ على الجدات أن يصبحن أمهات من جديد، وعلى الأطفال الأيتام أن يتحولوا إلى أرباب لأسرهم المعيشية.

وما برحت منظمة زونتا الدولية، من خلال مشاريع الخدمات الدولية التي تقوم بها، تعالج بعض هذه القضايا الهامة المتعلقة بحقوق المرأة وبالمساواة بين الجنسين في سياق الموضوع ذي الأولوية:

- في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، عملت منظمة زونتا الدولية في شراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مشروع أطلق عليه اسم "التغيير الجذري للهند". وقد ركزت هذه المقاربة المتعددة الأوجه لمنع العنف على التوعية بالدور الذي يمكن للرجل الاضطلاع به في منع العنف ضد المرأة، وشملت عرض فيلم سينمائي وحملة دعائية تلفزيونية في جميع أنحاء البلاد لتقديم نماذج من الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه الرجال والفتيان.

- في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، عملت منظمة زونتا الدولية في شراكة مع منظمة كير الدولية Care International في مشروع لتقديم الائتمانات البالغة الصغر والتعليم الصحي إلى المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في النيجر. وقد ركز المشروع على إنشاء مجموعات مكونة من الإناث حصراً لشؤون الادخار والقروض، سمحت للمرأة بإنشاء مشاريع تجارية صغيرة وامتلاك مواردها الخاصة بها. وقدمت هذه المجموعات أيضا إلى النساء التوعية بالفيروس/الإيدز، وعلمتهن احترام الذات ودربتهن على مهارات التفاوض وأتاحت لهن شبكات دعم من الأقران.

وسمح التواجد القوي للمرأة في مجالي العمل غير المدفوع الأجر وتوفير الرعاية في القطاع الخاص، بوضع مجموعة من الترتيبات بشأن كيفية تنظيم العمل والتسلسل الوظيفي وجدول المرتبات والسياسات الاجتماعية والمتعلقة بالعمل التي تفترض أن العمالة هي الهاجس الرئيسي للعمال. وما برحت تترتب على عدم إيلاء الانتباه للمسؤوليات المتعلقة بالأسرة في نموذج العمل، تبعات مباشرة بالنسبة للمعدلات الأدنى لمشاركة الإناث في سوق العمل المدفوع الأجر، إذ تناط بالنساء وظائف تنطوي على قدر أدنى من المسؤولية، وبالنسبة أيضا إلى تفاوت الأجور بين الذكور والإناث.

ولأن توفير الرعاية والعمل غير المدفوع الأجر لا يقدّران حق قدرهما أو لا يقدّران مطلقاً في الإحصاءات الاقتصادية الوطنية، ولأن المرأة لا تحتل إلى حد كبير مكانة أساسية في تخطيط أو تنفيذ أو تقييم اعتبارات الميزانية الوطنية أو المحلية، لا تحظى المرأة إلا بتأييد ضئيل في السياسة العامة المتعلقة بتوفير الرعاية، مدفوعة الأجر كانت أو لا. وفي معظم أنحاء العالم لا تقدّم خدمات اجتماعية كافية مثل رعاية الطفل أو رعاية المسنين، الأمر الذي يعمن في تقييد فرص العمل للمرأة وكذلك في مشاركتها مشاركة تامة في جميع جوانب الحياة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في البلدان النامية والمتقدمة النمو، باتت خدمات الرعاية المدفوعة الأجر تشكل قطاعاً متنامياً من الاقتصاد يتسم بطغيان جنس محدد. ولسوء الحظ، فإن الرعاية المدفوعة الأجر هي عرضة لضغوط تنافسية يمكن أن تعزز انخفاض الأجور وتؤدي نوعية الخدمات، الأمر الذي يضر بالمستفيدين من الرعاية ويمقدّمها على حد سواء.

وتتطلب كيفية استجابة المجتمعات وفراى الدول للتحديات المترابطة المتمثلة في توفير الرعاية والمساواة في تقاسم المسؤوليات بين الرجل والمرأة، العمل في العديد من المجالات.

وتنص دياحة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن "تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة". وتحقيقاً لهذا الهدف، من الأهمية بمكان إشراك الرجال والفتيان بصفتهن حاملين لواء المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. ويجب القيام بذلك عن طريق إشاعة بيئة مؤاتية دينامية لتحقيق الفرد لذاته والاحترام المتبادل، بدءاً من الأسرة ووصولاً إلى المجتمع بأسره. لذا يجب على التنقيف أن يركز على المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجال والفتيان من جهة والنساء والفتيات من جهة أخرى. وبالنظر إلى أن العرف يقضي بشكل خاص في كثير من المجتمعات بأن يشغل الذكور مكانة أعلى، لا بد للرجال والفتيان من أن يكونوا مؤمنين بالمنافع التي تحقّقها المساواة بين الجنسين في حياتهم.

وتؤيد منظمة زونتا الدولية تنفيذ جميع الدول الموقعة تنفيذا تاماً لما تعهدت به من التزامات بموجب الاتفاقية باعتبارها إطاراً لتحقيق مساواة جوهرية بين المرأة والرجل في المجالين الخاص والعام.

وفي سياق الموضوع ذي الأولوية لهذا العام، اقترحت التوصيات التالية:

- احتساب عمل الرعاية غير المدفوع الأجر الذي تقوم به المرأة، بغية إبراز أوجه عدم المساواة في توفير الرعاية؛ وجعل توفير الرعاية غير المدفوع الأجر جزءاً أساسياً من عمليات إعداد الميزانية والتخطيط على الصعيد الوطني

- إعطاء الأولوية لاتخاذ تدابير تشمل البنية الأساسية الاجتماعية، بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية المتوافرة ومشاريع البنية التحتية التي تخفف من عبء الوقت على النساء، مثل وسائل النقل العام والوصول إلى موارد المياه والطاقة حتى تتاح للمرأة فرص المشاركة مشاركة تامة في جميع جوانب الحياة
 - إيلاء الانتباه لحقوق ونماء الفتيات باعتبارهن شريكات على قدم المساواة في مستقبل جميع الدول
 - إشراك الرجال والفتيان في القضاء على العنف القائم على الجنس والتمييز الجنسي بهدف تعزيز حقوق الإنسان والمساواة في تقاسم المسؤوليات لما فيه منفعة الجميع
 - أن تشكل قضايا الرعاية المتزلية جزءاً أساسياً من استجابة الحكومات لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
 - بناء القدرات والإرادة السياسية اللازمين لتوسيع مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات بحيث تشمل السياسات ما كسبته المرأة في حياتها من خبرات وما لديها من أولويات.
- وتعتبر المبادرات التشريعية والمتعلقة بالسياسة العامة، وتخصيص الموارد من جانب الحكومات وغيرها من الموارد، وانخراط الرجل والمرأة، وخصوصاً تمكين المرأة، عناصر ضرورية للمضي نحو المساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل.